

ورقة عمل

تعزير الوحدة الوطنية، وحرير الأسرى، والمصالحة الوطنية

أ. فدوى البرغوئي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعزير الوحدة الوطنية، وتحرير الأسرى، والمصالحة الوطنية

أ. فدوى البرغوثي

قدمت أ. فدوى البرغوثي هذه الورقة في مؤتمر "المصالحة الفلسطينية: الآفاق والتحديات"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت بالتعاون مع مركز إفريقيا والشرق الأوسط AMEC (ومقره جنوب إفريقيا) في 25-26/3/2015.

تمّ رفع هذه النسخة الإلكترونية على موقع الزيتونة في أيار/ مايو 2015. الآراء الواردة في هذه الدراسة، لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

تعزير الوحدة الوطنية، وتحرير الأسرى، والمصالحة الوطنية

أ. فدوى البرغوثي¹

الأخوات والإخوة الأعزاء

الحضور الكريم

اسمحوا لي بداية أن أشكر لكم دعوتكم الكريمة، للمشاركة في هذا اللقاء المهم، مقدمة إسهاماً متواضعاً، وسأحاول في مداخلتني هذه تقديم بعض الأفكار التي آمل أن تكون فيها إفادة للموضوعات والمحاور قيد البحث والنقاش.

كما أود أن أرسل تحيات المناضل القائد مروان البرغوثي ودعمه واهتمامه بهذه اللقاءات وتمنياته لكم بالخروج بتوصيات وأفكار ومقترحات تساعد في إنهاء الانقسام.

الأخوات والإخوة الأعزاء

منذ وقع الانقسام قبل ثماني سنوات تقريباً عقدت عشرات المؤتمرات ومئات اللقاءات والأيام الدراسية والحوارات والندوات لمناقشة الانقسام الفلسطيني وأسبابه وسبل إنجائه، ووقعت الاتفاقات والوثائق، وقد بتنا اليوم — وللأسف — أمام كمّ هائل مما يمكن تسميته "أدبيات الانقسام"، التي بدأت تطغى على المشهد الوطني العام؛ لا في أذهان ونظر العالم، وإنما في نظر جيل الشباب الفلسطيني الذي يكون ذاته وهويته ومعارفه الوطنية والسياسية، في ظلّ هذا الواقع الذي يقدم خطاباً فلسطينياً مأزوماً منشغلاً بإشكالات ومصالح فئوية قصيرة المدى، وقد بات الانقسام السياسي الذي يكرس انقساماً جغرافياً عقبه كبرى يعطل قدرة الفلسطينيين في مواجهة التحديات الكبرى، وفي مقدمتها مواجهة المشروع الصهيوني والاحتلال والاستيطان والتهويد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يدعو للأمل بإمكانية إزالة وإنهاء الانقسام وتمسك الشعب الفلسطيني بهويته ووحدته ورفضه المطلق للانقسام السياسي والجغرافي، هو أن الثقافة السائدة هي

¹ عضو المجلس الثوري لحركة فتح. محامية فلسطينية، ورئيسة الحملة الشعبية لإطلاق سراح مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين. عملت في المجال الاجتماعي وفي مجال المنظمات النسائية، وبرزت كوجه سياسي وإعلامي بعد اختطاف زوجها (المناضل مروان البرغوثي) من قِبَل الإسرائيليين، حيث تمكنت من الدفاع عنه وحمل رسالته في كافة الدول وفي وسائل الإعلام المختلفة. وقد تجولت في أكثر من 20 بلداً متحدثة عن الانتفاضة والمقاومة ورافعة صوت المرأة الفلسطينية.



ما زالت ثقافة وحدة الشعب ووحدة القضية ووحدة الهوية. ومع ذلك يجب القول بشجاعة، إن كل يوم يمر دون إنجاز المصالحة من شأنه أن يعرض مقولة الشعب الواحد في أذهان ومخيلة الأجيال الشابة لانتكاسة، لأن واقع الفراغ الوطني لن ينتظر المصالحة وإنما سيمتلئ بقوى وأطراف ذات هويات ومصالح مدعومة، هدفها تمزيق الهوية الوطنية وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني.

الأخوات والإخوة

الحضور الكريم

إن الانقسام لم ينزل علينا من السماء وإنما هو وليد عوامل عدة؛ منها الدولي، والإقليمي، والفلسطيني، والإسرائيلي، ومهما يكن من أمر ومهما يكن من ثقل لتلك العوامل الإقليمية والدولية والإسرائيلية، يجب القول بصراحة إن الانقسام هو صناعة فلسطينية بالدرجة الأولى، صنعتها أيدي وعقول وقيادات وقوى سياسية فلسطينية. ويرجع ذلك في المقام الأول لغياب الاستراتيجية والإطار الجامع، وكذلك لثقافة التفرد والإقصاء، وغياب ثقافة الشراكة الوطنية والحوار وقيم التسامح الوطني والتوافق والتعددية السياسية والحزبية، وغياب الثقافة الديمقراطية والآليات الديمقراطية في بنية القوى السياسية، وتغليبها للمصالح الفئوية والحزبية والشخصية والأيدولوجية على المصالح الوطنية، وغياب رموز وقيادة وطنية جامعة تحظى بثقة الشعب، غيبتها الاحتلال بفعل الاغتيال والاعتقال؛ وتصدّر المشهد قيادات ضعيفة الخبرة والتجربة، وفاقدة للرؤية والبصيرة والشجاعة، وغلب عليها التنافس في داخل قيادة الفصيل الواحد وفي القيادة الفلسطينية، وغياب القيادة الموحدة والإرادة السياسية الواحدة.

ولا أرى ضرورة لسرد جملة الأضرار الفادحة التي لحقت وما زالت بفلسطين شعباً، ووطناً، وقضية، وحركة وطنية وإسلامية، مسببة الانقسام الكارثي. ولذا، سنتجاوز ذلك بتسليط الضوء على الحلول من خلال التشخيص الدقيق لأسباب استمرار الانقسام، وفشل عشرات المحاولات والاتفاقات من وضع حدّ نهائي لهذا الانقسام. وإن الانقسام قد تحوّل إلى قلعة حصينة تحتمي فيها طبقة من الانقساميين الذين يتغذون على الانقسام، ويغذون ويقفون صفاً واحداً لتعطيل المبادرات والاتفاقات الموقعة.

وانطلاقاً من أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني، الأمر الذي يستدعي حشد كل الطاقات الفلسطينية في كل مكان، وتغليب التناقض الرئيسي مع المشروع الصهيوني، ويتطلب ذلك من القوى السياسية الفلسطينية وفي مقدمتها حركتي فتح وحماس، تغليب المصلحة الوطنية العليا وإنهاء



الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس وطنية وديموقراطية وشراكة سياسية حقيقية لا يمكن أن تحدث إلا من خلال مراجعة شاملة واستخلاص العبر. وعليه، يتوجب التأكيد على ما يلي:

1. ضرورة تحديد الأهداف الوطنية والإطار المناسب لإنجازها (قيادتها) والأساليب والأدوات لتحقيقها؛ أي ضرورة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني على نحو دقيق بحيث يكون واضحاً ومتفقاً عليه بالإجماع، وإن تعذر بالأغلبية الساحقة الشعبية والسياسية؛ بما يجيب على أسئلة مثل: هل الهدف دولة في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتحرير الأسرى، أي بكلمات أخرى حلّ الدولتين؟ أم إقامة دولة واحدة ديموقراطية؟ أم التحرير الشامل لفلسطين؟ أم إسقاط الصهيونية وقيام دولة ديموقراطية على أساس المواطنة وحقّ العودة؟

2. ضرورة إنجاز إطار واحد موحد على قاعدة وحدة التمثيل للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة: هل ما زالت م.ت.ف هي الإطار لقيادة المشروع الوطني؟ أم نحتاج إلى إطار جديد؟ أم أننا بحاجة لإعادة بناء وتطوير م.ت.ف لتشكّل بيتاً للجميع على قاعدة تمثيل كافة القوى السياسية، والاجتماعية، والشعبية، والمدنية، والأهلية في كل أماكن تواجد الفلسطينيين على أساس التمثيل الديموقراطي؟ وهل يمكن للتمثيل أن يكون حقيقياً وفعالاً بما يشمل الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها الوطني والإسلامي، أي فصائل م.ت.ف وحركتي حماس والجهاد؟ والسؤال: كيف يمكن إنجاز هذا التمثيل الموحد وأن نتجنب كارثة غياب التمثيل في ظلّ تآكل وضعف وهشاشة مؤسسات م.ت.ف والسلطة، وافتقارهما للشرعية الديموقراطية والقانونية، وعجز النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته وخطر انهيارها؟

3. ما هي أفضل الوسائل والأساليب وأنسبها لإنجاز الأهداف الوطنية والمشروع الوطني والمتفق عليه؟ هل هي المقاومة المسلحة؟ أم المقاومة الشعبية؟ أم السلمية؟ أم المفاوضات؟ أم المقاومة الشاملة؟

الأخوات والإخوة

إن السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الجميع الآن من أين نبدأ؟ ومن يبدأ؟ ومن؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولذا أسجل بعض المقترحات لعلها تفيد في هذا النقاش:

1. أهمية إطلاق عملية حوار وطني عميق واستراتيجي وشامل يبدأ من حركتي فتح وحماس بمشاركة كاملة من اللجنة المركزية والمكتب السياسي لهما يمتد إلى ثلاثة أشهر بشكل مغلق ومكثف للاتفاق على مبدأ الشراكة الكاملة وبلورة استراتيجية وطنية وبرنامج وخطة عمل وشراكة في



المنظمة والسلطة والحكومة والقرار السياسي والمقاومة، على أن يتم إنضاج واستكمال ذلك في إطار مؤتمر وطني للحوار الشامل بمشاركة الجميع دون استثناء من الفصائل والأحزاب وممثلي الفئات الاجتماعية والفكرية والأهلية والمدنية وغيرها في الداخل والخارج. وذلك تجسيدا لمبدأ شركاء في الدم شركاء في القرار، وشركاء في الوطن شركاء في المسيرة، وإقراراً من الجميع بأن لا أحد بمفرده قادر على قيادة وإنجاز المشروع الوطني، وأن الشراكة حتمية لتحقيق الأهداف المشروعة.

2. أن يتم الاستناد إلى جملة الاتفاقات والوثائق السابقة وخصوصاً وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، نظراً للإجماع الوطني والشعبي الذي حظيت به، وباعتبارها ما زالت صالحة أساساً لبرنامج وطني جامع ولانطلاق قطار الشراكة.

3. إرساء الشراكة الكاملة على قاعدة ديموقراطية، والعمل وفق قواعد ومبادئ ديموقراطية، والتمسك بمبدأ التوافق الوطني وبمشاركة الجميع، وإجراء الانتخابات الدورية لعضوية المجلس الوطني في الداخل والخارج، وبالتوافق —إذا تعذر الانتخاب بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي— واعتبار أعضاء وممثلي الضفة والقدس وغزة أعضاء في المجلس الوطني، وإجراء انتخابات تشريعية والتمسك بدورية الانتخابات تحت كل الظروف وعلى قاعدة التمثيل النسبي، لضمان تمثيل أوسع للفئات والقطاعات.

4. اعتبار م.ت.ف المرجعية السياسية العليا والوطنية للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وصياغة القرار السياسي بما في ذلك المقاومة والمفاوضات، وتولي حكومة السلطة الوطنية إدارة الشأن الداخلي بكل تفاصيله، على أن يشارك الجميع في تشكيل الحكومة وبما يعكس التمثيل في المجلس التشريعي —من حيث المبدأ— وبمشاركة كافة الكتل دون استثناء أو من خلال تسمية كفاءات تمثلها.

5. التمسك بمبدأ المقاومة الشاملة للاحتلال والاستيطان، على أن يتم التوافق على تغليب ممارسة الشكل والأسلوب المناسب لكل مرحلة، لأن الحكمة والمصلحة الوطنية تتطلب ذلك حتى يتمكن شعبنا من جني ثمار مقاومته بكل أشكالها.

6. توحيد مؤسسات السلطة الوطنية المدنية والأمنية في غزة والضفة على أساس مهني، على أن يتم إنهاء عضوية العاملين في الأجهزة الأمنية في الفصائل وحظر أي نشاط حزبي فيها، ومنع أفراد الأمن المشاركة في أي عمل سياسي أو حزبي، وخضوع المؤسسة الأمنية لقرار الحكومة والمستوى السياسي.



7. إلزام تشكيلات المقاومة المسلحة وتعهدها المطلق بعدم التدخل بالشأن الداخلي والخلافات السياسية والأيدولوجية، والنأي بنفسها عن ممارسة أيّ نشاط سياسي، وخضوعها لقرار القيادة السياسية الموحدة. وأن يتم رعاية تشكيلات المقاومة وحمايتها وتوفير كافة الإمكانيات لتعزيز قدراتها وتحويلها إلى نواة الجيش الوطني، في حالة تحقيق الأهداف الوطنية.
8. توفير الدعم ورفد الموازنات لدعم المؤسسات الفلسطينية في مخيمات اللجوء، والقيام بكافة المسؤوليات تجاه اللاجئين في مجالات التعليم، والصحة، والأمن، والخدمات الاجتماعية، وضمان تمثيلهم الأصيل في مؤسسات م.ت.ف.
9. تعزيز وتفعيل ودعم قضاء فلسطيني مستقل، والتوافق على محكمة دستورية عليا تبتّ في أيّ خلافات في السلطة وبين الفصائل، واحترام قراراتها وتنفيذها، واحترام سيادة القانون وحماية الحريات العامة.
10. تعزيز مشاركة المرأة وقطاع الشباب والأسرى المحررين والأكاديميين في المؤسسات التمثيلية الفلسطينية في الحوار الوطني.
11. المبادرة لعقد مؤتمرات وطنية شعبية، بمشاركة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أربع حلقات: غزة، والضفة، ولبنان، وأوروبا، بهدف تعزيز وحدة الشعب وحماية الهوية الوطنية، والمشاركة في إقرار استراتيجية وطنية موحدة للإسهام في طي صفحة الانقسام وإنجاز المصالحة والوحدة الوطنية.

الأخوات والإخوة

لقد أدرك الأسرى الفلسطينيون وقيادتهم منذ اللحظة الأولى ضرورة التحرك، فكانت وثيقة الأسرى للوفاق الوطني والتي لاقت ترحيباً وإجماعاً وطنياً وسياسياً وشعبياً غير مسبوق، والتي قدمت برنامج القواسم المشتركة وحلولاً متفقاً عليها، وحددت الأهداف والوسائل، وكانت أول وثيقة سياسية توقع عليها كافة الفصائل الفلسطينية.

إن استمرار الانقسام وغياب الاستراتيجية الوطنية الموحدة للمقاومة ومواجهة الاحتلال أثر بشكل واضح في قضية الأسرى وأبعادها المختلفة. وقد أخفقت م.ت.ف والسلطة والفصائل كافة في طرح حلّ جذري لقضية الأسرى، ولم تقم بواجباتها تجاه الأسرى، بالرغم من أن تحريرهم ليس فقط واجب وطني وسياسي وأخلاقي ونضالي وإنساني، وإنما هو كذلك ضرورة حيوية لاستمرار مقاومة الاحتلال وتعزيز دور المقاومة. ومن المؤسف حقاً أن تتعهد قيادة م.ت.ف والسلطة بوقف المقاومة — بل



ورفضها في السنوات الأخيرة— دون ربط واشتراط ذلك بتحرير الأسرى. كما أنه من غير المقبول السكوت على اعتقال قيادات فلسطينية بارزة ونواب في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، وفي مقدمتهم القادة مروان البرغوثي، وأحمد سعادات، ومحمد جمال الننتشة وغيرهم من النواب. هذا، إضافة إلى استمرار اعتقال الأسرى القدامى مثل كريم يونس ونائل البرغوثي.

مرة أخرى أحييكم وأشكر لكم دعوتكم، متمنياً لهذا اللقاء النجاح والإسهام في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية مقدمة لتحرير الوطن، وتحرير الأسرى، وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا.



Paper

**Enhancing National Unity,
Liberating Prisoners and
National Reconciliation**

Ms. Fadwa Barghouthi

